مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور اقتصاد السوق الاجتماعي في حماية الاقتصاد السوري من تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة ميدانية على الفاعليات الاقتصادية
اسم الكاتب: د. إبراهيم العلي، ياسر علوش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4208
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

دور اقتصاد السوق الاجتماعي في حماية الاقتصاد السوري من تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة ميدانية على الفاعليات الاقتصادية.

الدكتور ابراهيم العلي*
ياسر علوش**

(تاريخ الإيداع 25 / 1 / 2010. قُبِل للنشر في 27/ 4 /2010)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث دراسة بعض جوانب الأزمة المالية العالمية التي أرعبت الأنظمة الاقتصادية وأدت إلى انهيار وإفلاس الشركات التي تغنّت بقوتها المالية، ودراسة مدى نجاعة اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي في الحد من تداعياتها على الاقتصاد السوري، وذلك من خلال تحليل الوقائع الاقتصادية التي حدثت بعد تلك الأزمة، ومن خلال وجهات نظر الفاعليات الاقتصادية في سورية في محافظات /دمشق، ريف دمشق، طرطوس، اللاذقية، حلب، حمص/ كميدان للبحث.

وقد تضمن البحث:

-دراسة نظرية حول مفهوم الأزمة المالية، والعوامل المسببة لها، و أسباب وبوادر نشوئها، وتأثير هذه الأزمة على الأسواق العربية مع إشارة خاصة إلى سورية.

-دراسة ميدانية للأسباب التي أدت إلى حماية الاقتصاد السوري من تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال جمع البيانات وتحليلها إحصائياً واختبار الفرضيات.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، اقتصاد السوق الاجتماعي.

* أستاذ – قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
** طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم الإحصاء(السكان والتنمية)- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

The role of the social market economy in the protection of the Syrian economy from the global financial crisis - a field study on the economic functionaries

Dr. Ibrahim AL Ali*

Yasser Alloush**

(Received 25 / 1 / 2010. Accepted 27 / 4 /2010)

□ ABSTRACT □

The present research was to study some aspects of the global financial crisis that terrified of economic systems and led to the collapse and bankruptcy of companies that have long machetes, financial strength, and study the efficacy of the adoption of social market economy to reduce its impact on the Syrian economy, through economic analysis of the facts that occurred after the crisis Through the views of the economic actors in Syria in the provinces / Damascus, Countryside Damascus, Tartoos, Lattakia, Aleppo, Homs / as a field of research.

The research has included:

- A theoretical study on the concept of the financial crisis, and the factors that cause them, and the causes and signs of emergence, and the impact of the crisis on the Arab markets, with particular reference to Syria.
- A field study of the reasons that led to the protection of the Syrian economy from the global financial crisis through the collection of data and statistical analysis and hypothesis testing.

Keywords: financial crisis, the social market economy

***Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, University Tishreen, Lattakia, Syria.**

****Postgraduate student, Department of Statistics (Population and Development), Faculty of Economic University Tishreen, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

شهد العالم خلال السنوات العشرين الماضية حملة شعواء قام بها دعاة اقتصاد السوق الحر ودعاة العولمة ضد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وتحت وطأة نفوذهم المتعاظم ومطالبهم بتعميم النموذج الأمريكي، إضافة إلى وطأة تحديات العولمة، قامت الحكومات الأوروبية بتقليص نفوذ الدولة في بعض القطاعات الاستراتيجية. وهكذا شهدت بريطانيا تحت حكم (مارغريت تاتشر) خصخصة قطاعات البنية التحتية بشكل جذري حتى شمل مياه الشرب. وفي ألمانيا تمت خصخصة معظم مؤسسات القطاع العام إضافة إلى تقليص الضمانات الاجتماعية في إطار "برنامج 2010" التي دفعها المستشار السابق (غيرهارد شرودر) إلى واجهة اهتماماته السياسية. وشهدت إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وهولندا خطوات مماثلة كان هدفها الأساسي تحسين مستوى الأداء والمنافسة على الصعيد العالمي. غير أن الأمر لم يَطُل كثيراً حتى اكتشف دعاة السوق الحر أن كل من العولمة والخصخصة سلاح ذو حدين، فقد أظهرت تجربة بريطانيا أن خصخصة قطاعي السكك الحديدية والمياه لم تؤدِّ إلى النتائج المرجوة منها على صعيدي تحسن مستوى الخدمات وتقديمها بأسعار مناسبة. وفي ألمانيا ظهرت تجارب مماثلة في قطاع الطاقة. وعلى ضوء ذلك، عَلَتْ أصوات كثيرة تطالب بإعادة النظر في عملية خصخصة هذه القطاعات على أساس أنه كان من الأفضل لو بقيت في يد الدولة.[1]

لقد تعودت الرأسمالية الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين أن تُحمِّل مسؤولية المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي للتدخل الذي تقوم به الدولة على اعتباره تدخلاً يتنافى مع الحركة الطبيعية للاقتصاد الحر. ولذلك انتهجت بعض الحكومات اقتصاد السوق الحر، وسمحت لرأس المال الخاص بتوجيه العمليات الاقتصادية كيفما شاء، متجاهلة أن القاعدة التي تبنى عليها القوة الاقتصادية للدولة، والأساس الداعم لأي جهد مبذول في سبيل التنمية هو الدولة، وأن المنافسة يجب أن تكون باتجاه الحصول على أفضل المكاسب وتقديم أحسن الخدمات لهذا الإنسان، وليس لتحقيق أعلى الأرباح لبعض الأثرياء.

إن الأزمة المالية التي حصلت عام 2008 كانت بنتيجة سياسات مالية واقتصادية معينة للنظام الرأسمالي العالمي وهي نتيجة حتمية للممارسات الفعلية لاقتصاد السوق الحر الهادف إلى الربح المتوحش، المغلف بقشور تنموية وإنسانية، تخفي تحتها سيلاً هادراً من السعي الدؤوب إلى الثروة.

كل ذلك يدعونا إلى البحث عن وسائل لحماية الاقتصاد الوطني في سورية من تداعيات هذه الأزمة المالية وإلى التساؤل عن مدى نجاح اقتصاد السوق الحر في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وماهو الدور المنشود لاقتصاد السوق الاجتماعي في حماية الاقتصاد الوطني في سورية من تداعيات هذه الأزمة المالية العالمية أو غيرها؟

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد في سورية، وفي بيان دور اقتصاد السوق الاجتماعي في حمايته من آثارها المدمرة، وذلك من خلال تحليل الوقائع الاقتصادية التي أفرزتها الأزمة، ومن خلال وجهة نظر الفاعليات الاقتصادية العاملة في سورية. وبناء على ما سبق يمكننا تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

[1] **http\\:www.france24.com/ar/20080918-stock-exchange-united-state-europe- financial-troubles.24/12/2009**

ما الدور الذي يلعبه اقتصاد السوق الاجتماعي في حماية الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة المالية العالمية؟

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من أهمية إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتجنب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني والتي يمثل اقتصاد السوق الاجتماعي أحد أهمها.

ويهدف البحث إلى محاولة توضيح ما يأتي:

-الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية 2008.

-ماهية هذه الأزمة.

-مدى تأثر الدول العربية بهذه الأزمة.

-موقع سورية من هذه الأزمة.

-التعرف على آراء عينة من المواطنين السوريين العاملين في المجال الاقتصادي حول الدور الذي يلعبه اقتصاد السوق الاجتماعي في حماية الاقتصاد الوطني من تداعيات هذه الأزمة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات وتوصيفها ودراستها وتحليلها بغية استنباط الحلول المناسبة الكفيلة بحماية الاقتصاد السوري.

مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من أصحاب الفاعليات الاقتصادية من المحافظات السورية الآتية: (دمشق، ريف دمشق، طرطوس، اللاذقية، حلب، حمص).

عينة البحث وتوصيفها:

تتألف عينة البحث من عينة عشوائية مؤلفة من /50/ شخصاً من أصحاب الفاعليات الاقتصادية في سورية . ولقد تم تصنيفها حسب المستوى الاقتصادي إلى عينتين طبقيتين هما:

العينة الأولى: عينة أصحاب الأعمال الذين قدرت قيمة أعمالهم أقل من /5/ مليون ليرة سورية.

العينة الثانية: عينة أصحاب الأعمال الذين قدرت أعمالهم أكبر من /5/ مليون فكان توزيعهما كما يأتي:

الجدول (1) يبين تصنيف العينتين الطبقيتين حسب المستوى الاقتصادي.

قيمة الأعمال	العدد	النسبة المئوية %
أكبر من 5 مليون	17	%34
أقل من 5 مليون	33	%66
المجموع	50	%100

الجدول (2): تصنيف العينتين الطبقيتين حسب مستوى التعليم

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
جامعي فأكثر	21	%42
أقل من جامعي	29	%58
المجموع	50	%100

الجدول (3): تصنيف العينتين الطبقيتين حسب نوع المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية %
ميداني أو إنتاجي	26	%52
إداري	24	%48
المجموع	50	%100

حدود البحث:

الحدود المكانية: محافظات /دمشق، ريف دمشق، اللاذقية، طرطوس، حلب، حمص/

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة الميدانية للبحث من 2009/11/1 ولغاية 2009/12/15.

أدوات البحث: تطلب البحث إعداد استبيان تم توزيعه على عينة البحث وقد بلغ عدد الأسئلة فيه /10/ أسئلة، وكانت الأجوبة المقابلة لكل سؤال معطاة على شكل ثلاثة خيارات هي:

- نعم: وتم إعطاء هذه الإجابة /3/ ثلاث نقاط.
- لا أدري: وتم إعطاء هذه الإجابة /2/ نقطتين.
- لا : وتم إعطاء هذه الإجابة /1/ نقطة واحدة.

كما تضمن أسئلة خاصة حول المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي ونوع المهنة، وبعد تجميع ومعالجة المعلومات الواردة في هذه الاستبيانات حصلنا على الجدول الآتي:

الجدول (4) يبين أسئلة الاستبيان الذي تم اعتماده كأداة للبحث وعدد أفراد العينة والحد الأدنى والأعظم للنقاط الممنوحة للإجابات مع المتوسط الحسابي لهذه الإجابات. بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss .

Descriptive Statistics				
Mean	Maximum	Minimum	N	أسئلة الاستبيان
2.14	3	1	50	هل تعتقد أن خصخصة شركات القطاع العام في سورية سيسهم في التسريع من ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية؟
2.48	3	1	50	هل ترى أن تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي سيساهم في تأثر سورية بالأزمة المالية العالمية؟

هل تسهم عودة الدول الرأسمالية إلى السياسات الاقتصادية الاشتراكية من منظور اجتماعي في حل الأزمة المالية العالمية؟	50	1	3	2.18
هل أنت مع التأميم الجزئي أو الكلي للمؤسسات الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية بغية إنقاذها؟	50	1	3	1.78
هل تعتقد أن تبني سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي سيساهم في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية؟	50	1	3	2.30
هل تمكنت سورية من التصدي لتداعيات الأزمة العالمية بسبب نهجها الاقتصادي البعيد عن الرأسمالية المتوحشة الهادفة للربح؟	50	1	3	2.28
هل تعتقد أن الإشراف الحكومي على القطاعات الخدمية ورسم السياسات الاقتصادية المسؤولة ساهم في حماية القطاع الخاص والعام في سورية من الانهيار جراء الأزمة المالية العالمية؟	50	1	3	2.60
هل أنت مع الإبقاء على السياسات الاقتصادية الحالية للحكومة السورية؟	50	1	3	1.66
هل يستطيع اقتصاد السوق الاجتماعي تحقيق التنمية المنشودة في سورية؟	50	1	3	2.22
هل أنت مع التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي باعتباره نظام اقتصادي ضامن لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية؟	50	1	3	2.20

المفاهيم المستخدمة في البحث:

-الأزمة المالية: يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول.

-اقتصاد السوق الاجتماعي: محاولة بناء تركيب بين الليبرالية والاشتراكية، والذي يتميز بإعادة تشكيل العلاقة بين المنافسة والتضامن، بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية.[2]

-أصحاب الفاعليات الاقتصادية: المواطنون العرب السوريون أصحاب المنشآت الاقتصادية، وقد تم تبويبهم بحسب المستويات الاقتصادية والتعليمية وبحسب نوع المهنة إلى:

- /أقل من 5 ملايين/ - /أكثر من 5 ملايين/
- جامعي فأكثر- أقل من جامعي.
- مهنة إدارية – مهنة ميدانية أو إنتاجية.

فرضيات البحث:

-لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود لمستوى التعليم بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

[2] **سليمان، عدنان. *اقتصاد السوق الاجتماعي اتجاهات تطوره المستقبلية*. ط1، دار الرضا، دمشق،2005، ص38.**

-لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود للمستوى الاقتصادي بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

-لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود لنوع المهنة بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

الدراسات السابقة:

أ- بحث بعنوان الأزمة المالية العالمية أسبابها وأبعادها وخصائصها، وهي من إعداد الباحثين: د. زايري بلقاسم والأستاذ ميلود مهدي. مقدم إلى المؤتمر الدولي حول الأزمة العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان، لبنان، 13-2009/3/14.

قدم الباحثان من خلال هذه الدراسة تحليلاً للظروف التي أدت إلى حدوث الأزمة والتداعيات التي تفرضها على قطاعات الاقتصاد المختلفة، بالإضافة إلى دراسة لبعض الحلول التي اعتمدتها الحكومات لمواجهة هذه الأزمة.

ب- دراسة بعنوان "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي" وهي من إعداد الباحث حسين شحاتة، مقدمة إلى المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة بمدينة الرياض عام 2008.

وهي بمنزلة دراسة تحليلية للأزمة المالية وقد حدد الباحث من خلالها مجموعة من الضوابط الأخلاقية للاقتصاد، هدفها الحفاظ على الحركة الطبيعية للأسواق، من خلال التعاليم الشرعية للدين الإسلامي.

النتائج والمناقشة:

الأزمة المالية

تعريف الأزمة والأزمة المالية: الأزمة هي عبارة عن تراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو على النظام كله. وتؤدي إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه مادياً و نفسياً و سلوكياً.[3]

أما الأزمة المالية فيمكن تعريفها كما يأتي:

هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول. ومن أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة. والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة. كما ينجم عنها إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الرأسماليين في العالم المتعاملين مع الأسواق المالية الدولية. [4]

العوامل المسببة للأزمات المالية:

لا يمكن حصر الأسباب التي تؤدي للأزمات المالية في سبب أو سببين، وإنما تتضافر جملة من الأسباب تؤدي بمجموعها إلى إحداث أزمة مالية.

ففي دراسة دولية معمقة[5] شملت 102 أزمة مالية لعشرين بلد خلال العشرين عام الماضية (استخدم مؤشر مزدوج يتكون من درجة انخفاض قيمة العملة، ونسبة الخسارة في الاحتياطات)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمات المالية هي التي شهدت تحريراً في أسواقها المالية،

---

[3] **عليوة، السيد. *إدارة الأزمات في المستشفيات*. ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص14.**

[4] **عرفات، تقي الحسني. *التمويل الدولي*. ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان .1999، ص200.**

[5] **عرفات، تقي الحسني. مرجع سبق ذكره، ص 200.**

وأزمات مصرفية والتي أدت بدورها إلى أزمة عملات، نظراً للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملات، مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات للبلد المعني.[6]

وبصفة عامة يمكن إرجاع أسباب الأزمات المالية إلى ما يأتي[7]:

– المتغيرات الدولية و الكوارث والأمراض والأوبئة.

– المتغيرات المحلية كمعدل التضخم (أسواق السندات)، وأسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، وأسعار الأسهم، و تغير أسعار الفائدة.

– التغيرات التكنولوجية كالمنتجات الجديدة و الاختراعات الحديثة، و تحول الطلب على المنتجات والخدمات وعلى هياكل محفظة الاستثمار.

– التقلبات في شروط التبادل الدولي، فعادة ما يصعب على زبائن البنوك الوفاء بالتزاماتهم (خدمة الدين) فعندما تختل شروط التبادل الدولي تؤدي إلى اضطراب المشتغلين بنشاطات التصدير و الاستيراد

– الإشاعات و المعلومات الملوثة وغير الحقيقية.

– المضاربة غير المحسوبة.

– عدم الاستقرار السياسي و النزاعات الأهلية في بعض الحالات.

الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأسباب نشوئها

إن الأزمة المالية المعاصرة التي حدثت عام 2008 هي أزمة مالية نجمت بالدرجة الأولى عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل –إلى حد كبير– عما يحدث في الاقتصاد العيني، ويمكن تحديد تلك الأسباب المباشرة وغير المباشرة كما يأتي:

الأسباب المباشرة[8]:

1. إنّ الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى1% في عام 2003م، مما رفع الطلب على القروض، خاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة.

هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع .

2. الرهون العقارية الأقل جودة، وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، حينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار ،ونتيجة لسهولة الحصول على قرض، الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض .

---

[6] عرفات، تقي الحسني. مرجع سبق ذكره، ص 201.

[7] النجار، فريد. *البورصات والهندسة المالية*. ط1، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998، ص207.

[8] بلقاسم، زايري ؛ مهدي، ميلود. *الأزمة المالية العالمية أسبابها وأبعادها وخصائصها*. المؤتمر الدولي حول الأزمة العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان، لبنان، 13–2009/3/14، ص.ص3–7.

3. الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية، وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة حيث تم اختراع جديد اسمه المشتقات المالية وهو اختراع يمكن من خلاله توليد موجات متتالية من الأصول بناءا على أصل واحد، وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد .

4. البنوك لم تكتف بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت(المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وللتوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى التركز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر.

5. نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية.

6. ترابط الاقتصاديات: فقد كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع .

وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية على سبيل المثال ورفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات، كما ورد في خطة الإنقاذ الأمريكية بحيث تضمن ودائع الأفراد من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية.

وحيث إنه تم توزيع الاقتراض الأمريكي على العالم عبر محافظ سندات الديون لدى البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل، فإن ذلك ربما يخفف من أثر صدمة أزمة القطاع المالي على الاقتصاد العالمي.

7. أزمة الثقة: لقد تكاثفت الأسباب السابقة على تهديد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة، فبالرغم من أن العناصر السابقة كافية لإحداث الأزمة، فإن الأمر يصبح خطيرا إذا فُقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي والذي يقوم على ثقة الأفراد ، ويزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول.

الأسباب غير المباشرة: [9]

– لعل من أهم الأسباب غير المباشرة للأزمة هي النفقات العسكرية على "الإرهاب" في العراق وأفغانستان فالولايات المتحدة تنفق كل ثلاث دقائق مليون دولار لحربها على العراق، مما يعني نزيف للسيولة العالمية، وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلي. وذلك بإصدارها سندات خزينة، ولهذه السندات سمعة

[9] **قنطقجي، سامر. *ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية*. ط1، دار النهضة، دمشق، 2008، ص60.**

عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها القوي وهو اقتصاد يعتمد على الإنتاج والعلم واستخدام التكنولوجيا، لذلك يستثمر بها معظم بلاد العالم بلا استثناء.

الجدول (5): يبين حجم الإنفاق العسكري الأمريكي على "الإرهاب".

السنة	تكاليف الحرب على العراق ألف دولار في الدقيقة	تكاليف الحرب على الإرهاب ألف دولار في الدقيقة	مجموع التكاليف ألف دولار في الدقيقة	مجموع التكاليف في العام مليون دولار	ميزانية الدفاع الأمريكية مليون دولار	نسبة التكاليف إلى ميزانية الدفاع
2003	93	54	147	77263	438000	% 17.6
2004	111	74	185	97236	448000	% 21.7
2005	164	100	264	138758	507000	% 27.36
2006	188	116	304	159782	536000	% 29.81
2007	245	166	411	216021	611000	%35.35
2008	371	195	566	297489	–	-

المصدر: قنطقجي، سامر. مرجع سبق ذكره. ص62، مع إجراء بعض المعالجات الإحصائية.

– اهتزاز الاقتصاد الأمريكي

إن الأزمة المالية العالمية تقوم على محورين لا يمكن بحال من الأحوال فصل أحدهما عن الآخر فمن حيث طبيعتها هي أزمة مزدوجة مالية نقدية، ومن حيث مصدرها فإنها تعود لعيوب النظام الرأسمالي بشكل عام ولاهتزاز الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص. وإن المتابع للتطورات المتسارعة للأزمة والأسباب الكامنة وراءها يكتشف أن الاقتصاد الأمريكي هو السبب وراء الكارثة. وقد صرح وزير المالية الألماني بير شتاينبروك بأن: "الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية العالمية الراهنة بسبب الحملة الأنغلوساكسونية التي تهدف لتحقيق أرباح كبيرة، ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات، والأزمة ستخلف أثاراً عميقة وستحدث تحولات في النظام المالي العالمي".[10]

الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأسواق المالية العربية[11] :

قبل التطرق لآثار الأزمة تجدر الإشارة إلى بعض عوامل التراجع والهبوط والهزيمة، التي ما زالت مهيمنة على أوضاعنا العربية، والمؤشرات على ذلك كثيرة، نذكر منها:

– استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها السياسية والتجارية والمالية والثقافية والنفسية.

– لجوء الكثير من الحكومات والأفراد والشركات إلى إيداع فائض ما توفر لديهم من أموال النفط، في المصارف الأوروبية والأمريكية، ويتم التداول الآن بأرقام خيالية من الأموال العربية في الخارج، على شكل إيداعات أو استثمارات أو سندات خزانة أو أسهم، وتحاط الأرقام الحقيقية بسرية تامة، خاصة الحسابات في المصارف، إلا أن الأرقام [12] تشير إلى وجود (283 ألف حساب مصرفي) لعرب غير مقيمين في الولايات المتحدة وحدها. وتقول بعض

[10] **قنطقجي، سامر. *ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية*، مرجع سابق، ص60.**

[11] **الصوراني، غازي. متاح على الموقع2/12/2009 .Aklam. http://www.pflp.ps/savenews.php?id=1278&type.**

[12] **الصوراني، غازي. مرجع سابق.**

الأرقام "أن مجمل التوظيفات والودائع السعودية التابعة للحكومة ومؤسسات خاصة وأفراد، يقارب في الولايات المتحدة وحدها500 مليار دولار يقابلها 250 مليار دولار لدول التعاون الخليجي".[13]

– إن السمة الغالبة للنظام العربي الراهن، هي الارتهان للنظام الرأسمالي في شكله المعولم، أو استمرار عملية التكيف السلبي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ...الخ، وما يعنيه من تعمق التبعية بكل أنواعها (التجارية والمالية والنقدية والسياسية والثقافية والنفسية).

أما تداعيات الأزمة المالية على الأسواق المالية العربية والتي تمتلك أسواقاً مالية أكثر انفتاحاً على الأسواق الدولية، فقد تتأثر بهذه الأزمة باعتبار أن عوائد النفط فيها تشكل المصدر الأساسي لها، ونظراً لانخفاض أسعار البترول إلى مادون الخمسين دولاراً للبرميل فمن المؤكد أن فوائضها المالية ستتراجع وهذا سوف ينعكس على مشاريع التنمية فيها بما يتناسب حجم الاستثمارات العربية الكبيرة في الأسواق المالية الأمريكية.

إن آثار الأزمة المالية على الدول العربية يرتبط بمدى علاقة سوق الأوراق المالية بالسوق العالمية فالمصارف في هذه الدول لها أسهم في السوق المالية ومؤسسات تشارك في البورصة في أعمال بيع وشراء سندات هذه القروض وبالتالي ستترك آثارها على السوق المالية العربية.

هذه التبعية تجعل الدول العربية تتأثر بأي صدمات اقتصادية تحدث على الصعيد العالمي عموماً وبالأزمة المالية الراهنة على وجه الخصوص، إذ إن الكثير من المؤشرات تؤكد وجود مخاطر عدّة من المتوقع أن تلم باقتصاديات الدول العربية خاصّة الخليجية منها، وذلك على عدة أصعدة. فستُمنى الاستثمارات العربية في الخارج بخسائر ضخمة تقدر بنحو 1.4 تريليون دولار، بعضها في شركات الرهن العقاري، وبعضها بالبنوك التي أعلن عن إفلاسها وتم بيعها لبنوك أخرى، وسوف تكون الخسائر العربية في إطار ملكيتها لأسهم أو وجود حصص ملكية مباشرة في هذه البنوك، ويزيد من احتمالية وجود خسائر عربية من جراء هذه الأزمة التوجه الخليجي بامتلاك حصص كبيرة في مؤسسات مالية وبنوك من أجل تنوع الاستثمارات بعيداً عن النفط والغاز فضلاً عن خسائر الاستثمارات العربية المباشرة في قطاع العقارات في أمريكا والغرب.

وهناك أيضاً مخاطر على مستقبل الصناديق السيادية، التي تمتلكها بعض بلدان الخليج، التي تقدر استثماراتها بنحو 750 مليار دولار، حيث مُنيت هذه الصناديق بخسائر كبيرة خلال العام 2007، كذلك من المتوقع أن يشهد قطاع العقارات في المنطقة العربية نوعا من الركود خلال المرحلة المقبلة تأثراً بالأزمة العالمية.[14]

وستظل البورصات العربية التي تسمح للأجانب بالتعامل في حالة تذبذب واتجاهات نحو الانخفاض نظراً لرغبة الأجانب في تسييل محافظهم المالية من أجل تدعيم مراكزهم المالية في الدول الأم، وهو ما أكده واقع أداء الأسواق العربية على مدار شهر آب وأيلول وتشرين1 2008.

وبالرغم من بعض الإجراءات الوقائية التي بدأت في تطبيقها أو التفكير فيها بعض الدول العربية، نذكر منها تونس التي اتخذت –كما يقول محافظ البنك المركزي التونسي توفيق بكار– سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لتفادي تداعيات الأزمة المالية العالمية سواء على مستوى التصرف في الاحتياطي من العملة الصعبة للبلاد أو على مستوى القوانين المنظمة لقروض السكن، وعبر عن اعتقاده أن هذه الأزمة ستؤدى إلى اعتماد تشريعات أكثر صرامة في هذه

[13] **الصوراني، غازي. مرجع سابق.**

[14] **الصوراني، غازي. مرجع سابق.**

المجالات كما ستفرض على السلطات النقدية إعادة توجيه البنوك نحو تمويل قطاعات الاقتصاد الحقيقي على غرار الأنشطة والاقتصاد في الطاقة والتكنولوجيات الحديثة إلى غير ذلك وهي أنشطة لا تُقبل البنوك على تمويلها حالياً .

بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى، فقد تباينت تداعيات الأزمة الاقتصادية الأمريكية على أسواقها المالية ما بين قوية ومتوسطة، وإن كانت معظم البنوك المركزية العربية خاصة الخليجية منها، تتكتم على حجم الخسائر التي لحقت بها جراء تلك الأزمة.

أما في مصر فقد أكد بعض المسؤولين فيها حدوث "تأثيرات طفيفة" على السوق المحلية، أهمها تراجع مؤشر البورصة المصرية يوم 8 تشرين1 بنسبة 11.8%، لكن مخاطر الأزمة ستظل في حدود ضيقة بالنسبة إلى المؤسسات والبنوك المصرية نظراً لأنها لا تستثمر فوائضها المالية لدى بنوك الاستثمار الأمريكية أو الأوروبية، فان الأموال المصرفية آمنة ، لكن هذا الوضع الداخلي لا يمنع تأثيرات الأزمة ونتائجها الضارة على الاقتصاد المصري إذا ما أدت إلى تراجع أو توقف المعونات المالية الغربية .[15]

أما الأردن : فلم يشهد اقتصاده حتى الآن أية تداعيات سلبية على قطاعاته الاقتصادية ، باستثناء بعض الانخفاضات في بورصة عمان. وفي المدى القريب، ستبقى بورصة عمان وكل البورصات العربية المكان الذي تتقلب فيه تداعيات الأزمة بفضل العامل النفسي الذي يسيطر على السوق من جانب، وتزايد أعمال المضاربة من جانب آخر ، إلا أن ما يحدث قد يتسبب في زيادة تشدد البنوك في عمليات الإقراض وتقديم التسهيلات الأمر الذي قد يؤثر سلباً. [16]

وفي قطر فقد تراجع مؤشر بورصة الدوحة بنسبة 3.8% يوم 8 تشرين أول في أكبر تراجع لها منذ سنوات عديدة ، كما تراجعت البورصة في دبي لتصل إلى 6.9% .[17]

وفي أبو ظبي فإن قطاعي البنوك والعقارات سيكونان الأكثر تضرراً من الأزمة المالية العالمية إذا ما استمر تفاقمها، لأن الأزمة المالية لم تجمد أية مشاريع تنفذها أبو ظبي في أي مجال من المجالات حتى منتصف تشرين أول 2008، علماً أنّ كلفة المشاريع الحالية التي تقوم بتنفيذها أبو ظبي تزيد عن 1.2 تريليون درهم (328 مليار دولار)، وفي كل الأحوال فإن الوفرة المالية الكبيرة لأبوظبي (كما هو حال السعودية والخليج) الناتجة عن تزايد وضخامة ناتجها المحلي ستجعل تأثير الأزمة المالية عليها محدوداً، وهناك أنباء تصدرت الصحف اليومية عن قرب اندماج بنكي أبو ظبي الوطني وأبو ظبي التجاري، وهما أكبر بنوك الإمارة لمواجهة تداعيات الأزمة، علماً بأن الحكومة تملك نسبة تزيد عن 60% من البنكين . [18]

أما فيما يخص السعودية فقد افتتحت سوق المال السعودية (البورصة الأكبر في العالم العربي) مداولاتها الأربعاء 8 تشرين أول بتراجع تجاوز 5.7 بالمائة للمرة الأولى منذ أكثر من 52 شهراً، لكن "السعودية" لن تتأثر كثيراً بتداعيات هذه الأزمة، لأن موجودات مؤسسة النقد السعودي (البنك المركزي) تجاوزت حسب المصادر الصحفية مستوى 1.6 تريليون ﷼ (ما يعادل 433 مليار دولار) لأول مرة على الإطلاق خلال شهر آب 2008. [19]

---

[15] الصوراني، غازي. مرجع سابق.

[16] الصوراني، غازي. مرجع سابق.

[17] الصوراني، غازي. مرجع سابق.

[18] الصوراني، غازي. مرجع سابق.

[19] مجلس الغرف السعودية - إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، *الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي*. متاح على الموقع: www.saudichambers.org.sa 2/12/2009 .

أما في سورية، فهي حسب الكثير من آراء الخبراء الاقتصاديين فيها لن تتعرض –بالوتيرة نفسها – لآثار هذه الأزمات نظراً لضعف علاقة مؤسساتها الاقتصادية وبنوكها بالمؤسسات المالية الأمريكية .

ويجمع المحللون الاقتصاديون على أن سورية بمنأى عن ارتدادات هذه الأزمة الكبرى التي طالت العالم... وتبدو تحليلاتهم مقنعة إلى درجة كبيرة .. فالمتابع للأحداث التي مرّت بها سورية ولسياسة العزلة الاقتصادية التي أراد حكام أمريكا إقحام البلاد فيها خلال السنوات الماضية يدرك تماماً أن هذه الضارة صارت اليوم نافعة[20] .. فعسى أننا كرهنا هذه العزلة فكانت خيراً علينا ..

وبالنسبة إلى انعكاس الأزمة على الاقتصاد السوري، من المفيد أننا تأخرنا بالاندماج بالاقتصاد العالمي بالشكل الذي هو عليه، ولم نأخذ بسياسات الليبرالية الجديدة بكامل حجمها وبناء الأسواق المالية التي أفادتنا في عدم قيامها بالوقت المحدد، إذ تجنبنا عملية الشفط التي قامت بها الأسواق الرئيسية باتجاه الأسواق الثانوية وحافظنا على جزء من ثرواتنا بهذه الطريقة. يقال إن انعكاس الأزمة على اقتصادنا لم يكن كبيراً، وهذا صحيح، ولكن من الآن فصاعداً لن يكون صحيحاً، لأن الأزمة في العالم تنتقل لمرحلة جديدة وهي المرحلة الاقتصادية، أي انحسار للاقتصاد الحقيقي الذي يؤدي إلى نتيجتين، الأولى انخفاض أسعار المواد الخام إلى الحد الأدنى بسبب سيطرة دول الشمال على أسواق التصريف. والنتيجة الثانية أنه مع انهيار قيمة العملات موضوعياً يدفع قيمة المواد المصنعة إلى الحد الأعلى، وبالتالي تتوجه إلى وضع خطير اقتصادياً، لأن قسماً مهمّاً من مستوردانتا لها علاقة بالغذاء، وفي ظل السياسات الليبرالية التي اتبعت في السنوات الخمس الفائتة والسير باتجاه اقتصاد السوق الحر وجهت الاستثمارات نحو فروع الاقتصاد غير الحقيقي أي (العقارات . المال . تأمين . المصارف)..

لذلك يجب الإقلاع عن السياسات الليبرالية وبرامجها ودون تردد، وتوجيه جميع الموارد الممكنة نحو الإنتاج الزراعي والصناعي المباشر، لأن انفجار الأزمة الاقتصادي عالمياً يعني أننا لسنا أمام خطر تدني مستوى المعيشة فقط، بل وأمام خطر حدوث مجاعة، وبإمكاننا تحصين أنفسنا حين نفهم السيناريوهات المقبلة للأزمة القادمة، أما إذا تم تجاهل هذا الأمر واعتبار أن الأزمة قد انتهت ولن تصل إلينا، فسنرتكب خطأً جسيماً لأن الانفجار سيطالنا، وفي ظل البنية الحالية والسياسات التي اتبعت تكون الآثار كبيرة جداً. [21]

الأزمة المالية العالمية والحاجة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.[22]

إن الدواء العلاجي الذي اتبعته أمريكا وأوروبا للتخفيف من حدة الأزمة المالية هو ضخ أموال في الأسواق وشراء أسهم تفضيلية في الشركات الأمر الذي عُدَّ انقلاباً على السياسة الرأسمالية نحو الاشتراكية عبر تدخل الدولة ولو جزئياً في الحياة الاقتصادية [23].. ونحن في سورية نعيش حالة معاكسة ننقلب بطريقتنا على الاشتراكية من اقتصاد موجه ترعى الدولة فيه كل شيء إلى اقتصاد سوق اجتماعي وكأننا نضع رجلاً في الرأسمالية وتبقى الأخرى في الاشتراكية وهو التوجه الحذر المتحسب لكل المخاطر مما ضرب حولنا حزاماً ساتراً حمانا من الهزات العنيفة التي يعيشها سوانا .. نحن في سورية ليس لدينا استثمارات خارجية لا على صعيد الدولة أو المؤسسات المالية الخاصة .. حتى عندما انفتحنا اقتصادياً على العالم وأحدثنا شركات تأمين ومصارف خاصة في سورية كانت السياسة المالية

---

[20] **الصوراني، غازي. مرجع سابق.**

[21] **http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=493.5/12/2009(قدري جميل)**

[22] **http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=83683. 5/12/2009**

[23] **سامي، أحمد. هل تؤرخ الأزمة المالية العالمية لعودة سيطرة الدولة على الاقتصاد، رؤية تحليلية. متاح على الموقع الالكتروني: www.centoryarabic.canalblog.com 5/12/2009 .**

رشيدة فأخضعنا تلك المنشآت المالية لرقابة وقيود تذمر منها المستثمرون بداية وأدركوا أهميتها اليوم لأنها حمت استثماراتهم من هذه الهزات العنيفة فأنظمة القطع وأحكام التجارة الخارجية وإشراف البنك المركزي صمام أمان منع كلياً أي استثمار خارجي أن يقوم من قبل هذه المؤسسات المالية وجعلها مؤسسات مالية وطنية بامتياز للسوريين 51% ولغيرهم 49% تسهم فيها البنوك غير السورية (لبنانية .. أردنية وغير ذلك) لكن لا تساهم هي في تلك البنوك "حسب تصريحات بعض المديرين المحليين لتلك البنوك" فإن أفلس بنك خارجي له فرع في سورية لا يتأثر الفرع .. حسب الأنظمة المالية السورية والشروط المرخص فيها لتلك البنوك للعمل في سورية. [24]

وفي كتاب (مذهب الصدمة.. صعود رأسمالية الكوارث) توضح ناعومي كلاين، أن الرأسمالية المتوحشة إذا لم تجد كارثة فإنها تصطنعها، حتى تقيم مشاريعها التي لا يستفيد منها سوى القلة وهم (نخبة الرأسماليين المتحالفين تحالفاً عضوياً مع نخبة السلطة) وهذا التحليل لبنية الرأسمالية المتوحشة القائمة أساساً على المضاربات المالية واستغلال البشر واستحواذ القلة على الأرباح والأجور الخيالية.

حيث يقوم الفكر الاقتصادي الرأسمالي على مجموعة من الضوابط والتجليات العولمية النيوليبرالية ويستند إلى وثيقة إعلان واشنطن التي صدرت سنة 1989، وتشتمل الوثيقة على عشر وصايا اقتصادية منها الخصخصة، وتخفيض الضرائب على الأثرياء، تحرير التجارة الدولية، انتقال رؤوس الأموال، تخفيض الإجراءات والقيود الحكومية على عمل الأسواق والانضباط المالي خصوصاً تخفيض عجوزات الخزينة، ويمكن اختصار هذه الوثيقة بثالوث، (ثبت . خصخص . حرر).

هذه الوثيقة عبارة عن حركة كبرى جديدة ضد النظرية النيوكلاسيكية القائمة على آلية التصحيح الذاتية للسوق التي لم تعد صالحة، منذ انهيار الأسواق عام 1929، عندما أفلست المصارف وعمَّ الكساد والبطالة وجاءت نظرية كينز في كتابه (النظرية العامة للعمالة المنسوبة إلى الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز والفائدة والنقد) لتسد الثغرة في النظرية الاقتصادية الحديثة ثم جاءت النظرية النقدية لـ ميلتون فيدمان لتعالج ظاهرة (الركود التضخمي) التي تمثلت في تلازم الركود الاقتصادي مع تضخم الأسعار وكانت أسوأ حالات الركود التضخمي الذي واجهته الدول الصناعية من الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام أوائل السبعينيات 1973 – 1974.[25]

وترتيباً على هذه الأخطاء المتراكمة في الممارسات الليبرالية لتوسع التوحش الرأسمالي فقد نشأت تجمعات دولية تحاول تصحيح مسارات العولمة وكان من أبرز هذه المؤسسات منتدى 2000 الذي ضم صفوة كبار الاقتصاديين والمفكرين من مختلف أنحاء العالم، انتهت أبحاثه بإصدار (إعلان براغ) الذي يتضمن الكثير من المبادئ التي يراد لها أن ترشد مسيرة العولمة باعتبارها عملية تاريخية كبرى ينبغي أن تشارك فيها كل الشعوب.

وقد أبرز إعلان براغ أربع مشكلات رئيسة:

[24] **pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/38972_4mpd-2-24.doc. 6/12/2009**
[25] **pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/38972_4mpd-2-24.doc.6/12/2009**

أولها: صياغة مجموعة قيم أخلاقية تمثل الحد الأدنى الذي تلتزم به الحكومات والشعوب وأهم قيمة رئيسة في هذا الصدد هي ضرورة معاملة كل كائن بطريقة إنسانية بحيث تمثل هذه القاعدة الذهبية التي تحكم العلاقات بين الأفراد والمجتمعات الإنسانية.

ثانياً: وقف تدهور البيئة الطبيعية ووضع حد للانقراض المفجع للأنواع والثقافات.

ثالثاً: تحويل الموارد من شراء الأسلحة وتجارة المخدرات ومن الاستهلاك المادي والترفي المسرف إلى مصارف لمكافحة الفقر والمرض ومنع الصراعات العنيفة وحل مشكلات ارتفاع الحرارة الكوني ومواجهة الكوارث الطبيعية.

رابعاً: ضرورة تحقيق الديمقراطية على النطاق العالمي ومن هنا تأتي أهمية حماية التعددية في صور الحكم والمشاركة السياسية والاتفاق على معايير عالمية لاحترام الحقوق المدنية. [26]

وبتحليل هذا الإعلان نجد أنه من صلب المبادئ الأساسية التي ينادي بها اقتصاد السوق الاجتماعي وكل منظريه، لذلك فإن الحل الأمثل لضبط الأزمة لابد وأن يكون باعتماد هذا النظام الاقتصادي الذي يكفل أخلاقية التعامل ويضمن للإنسان والطبيعة حقهما في حياة كريمة بعيدة عن احتكار النفوس الجشعة.

وبنتيجة هذه المقارنة البسيطة نستخلص أن وثيقة واشنطن 1989 – 2008 تمثل النسق الفكري للإدارة الأميركية الذي سيطرت عليه نظرية الأصولية السوقية. أما وثيقة براغ فهي تمثل السوق الاجتماعي.

الجانب الميداني:

خطوات العمل وجمع البيانات

قام الباحث بتوزيع الاستمارات الإحصائية على عينة البحث في محافظات القطر، وقد استغرق العمل في توزيع الاستمارات وجمعها فترة تزيد عن الشهر، وبعد جمع الاستمارات التي تألفت من أسئلة عشرة أسئلة مغلقة، قام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي /spss/ للقيام بعملية التفريغ والمعالجة الآلية للبيانات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss لتفريغ البيانات وتحليليها وحساب المتوسطات والمؤشرات الإحصائية الأخرى كما تم حساب t ستودنت لاختبار الفرضيات ومعرفة ما إذا كان هناك فروق بين الإجابات – تبعاً لمتغيرات البحث – أم لا.

اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى

لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود لمستوى التعليم بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

لاختبار هذه الفرضية نضع فرضية العدم كما يأتي: $H_0 = y_1 - y_2 = 0$

وهذه تعني عدم وجود فروقات جوهرية بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات حسب مستوى التعليم حول قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

أما الفرضية البديلة فنضعها كما يأتي: $H_1 = y_1 - y_2 \neq 0$ وبذلك يكون الاختبار ثنائي الجانب.

[26] **pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/38972_4mpd-2-24.doc.6/12/2009**

ونحدد مستوى الدلالة بـ α =0.05

وقد قمنا بعد ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss بتبويب الإجابات لمستوى التعليم إلى (جامعي فأكثر،أقل من جامعي) وحساب متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية وحساب مؤشر الاختبار(t) التابع لتوزيع ستودنت. ولاختبار الفرق بين متوسطي العينتين اللتين لهما تباينان متساويان وذلك من خلال العلاقة الآتية(*):

$$t = \frac{(\overline{x1}-\overline{x2})-0}{\sqrt{\frac{sp^2}{n1}+\frac{sp^2}{n2}}}$$

$$t = \frac{(\overline{x1}-\overline{x2})-0}{sp * \sqrt{\frac{1}{n1}+\frac{1}{n2}}}$$

حيث: $x1$: المتوسط الحسابي لإجابات العينة الأولى ويحسب من العلاقة : $x1 = \frac{\sum xi}{n1}$

$x2$: المتوسط الحسابي لإجابات العينة الثانية ويحسب من العلاقة : $x2 = \frac{\sum xi}{n2}$

sp^2 : التباين المركب من تباين العينتين، ويحسب من العلاقة: $sp^2 = \frac{(n1-1)s_1^2+(n2-1)s_2^2}{n1+n2-2}$

s_1^2 : تباين العينة الأولى ويحسب من العلاقة: $s_1^2 = \frac{(xi_1-\overline{x_1})^2}{n_1-1}$

s_2^2 : تباين العينة الثانية ويحسب من العلاقة: $s_2^2 = \frac{(xi_2-\overline{x_2})^2}{n_2-1}$

n_1 : حجم العينة الأولى وهو يساوي: 29

n_2 : حجم العينة الثانية وهو يساوي: 21

وبنتيجة التطبيق تم التوصل إلى ما يأتي:

الجدول (6): يبين الانحراف المعياري ومتوسط إجابات العينتين الطبقيتين وعدد كل منهما حسب المستوى التعليمي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

Group Statistics				
	المستوى التعليمي	العينة N	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation
المتوسط	أقل من جامعة	29	2.05	.632
	جامعة فأكثر	21	2.33	.677

الجدول(7): يبين قيمة التباين و درجات الحرية و t ستودنت و احتمال الدلالة. وذلك حسب المستوى التعليمي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

Independent Samples Test		
	Levene's Test for Equality of	t-test for Equality of Means

		Variances						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	95% Confidence Interval of the Difference	
							Lower	Upper
المتوسط	Equal variances assumed	.699	.407	-1.510	48	.138	-.657	.093

من الجدول السابق نلاحظ أن اختبار f يشير إلى تساوي التباينين (لأن α=0.05 < p=0.407) . كما نجد أن القيمة المطلقة لـ t ستودنت المحسوبة 1.51 وهي تقابل قيمة لاحتمال الدلالة p =0.138، ومن جدول ستودنت نجد أن قيمة t الحرجة المقابلة لـ n1+n2-2 = 48 درجة حرية تساوي (1.96) وبما أن قيمة t المحسوبة (1.51) أصغر من قيمة t الحرجة (1.96)، ولأن احتمال الدلالة (p = 0.138) أكبر من مستوى الدلالة (α = 0.05) فإننا نقبل فرضية العدم والقائلة بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود لمستوى التعليم بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود للمستوى الاقتصادي بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

لاختبار هذه الفرضية نضع فرضية العدم كما يأتي: $H_0 = y_1 - y_2 = 0$

وهذه تعني عدم وجود فروقات جوهرية بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات حسب المستوى الاقتصادي حول قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

أما الفرضية البديلة فنضعها كما يأتي:

$H_1 = y_1 - y_2 \neq 0$ ، وبذلك يكون الاختبار ثنائي الجانب.

ونحدد مستوى الدلالة بـ α=0.05 ، وقد قمنا بعد ذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي spss بتبويب الإجابات للمستوى الاقتصادي (أقل من 5 مليون، أكثر من 5مليون) و حساب متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية وحساب مؤشر الاختبار(t) التابع لتوزيع ستودنت من العلاقة السابقة (*).وتم التوصل إلى ما يأتي:

الجدول (8): يبين الانحراف المعياري ومتوسط إجابات العينتين الطبقيتين وعدد كل منهما حسب المستوى الاقتصادي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

Group Statistics				
	المستوى الاقتصادي	N	Mean	Std. Deviation
المتوسط	أقل من 5 مليون	33	2.21	.673

.643	2.09	17	أكثر من 5 مليون	

الجدول(9): يبين قيمة التباين و درجات الحرية و t ستودنت و احتمال الدلالة، وذلك حسب المستوى الاقتصادي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

Independent Samples Test								
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	95% Confidence Interval of the Difference	
							Lower	Upper
المتوسط	Equal variances assumed	.214	.646	.625	48	.535	-.274	.522

من الجدول السابق نلاحظ أن اختبار f يشير إلى تساوي التباينين، كما نجد أن القيمة المطلقة لـ t ستودنت المحسوبة 0.625 وهي تقابل قيمة لاحتمال الدلالة 0.535 ، ومن جدول ستودنت نجد أن قيمة t الحرجة المقابلة لـ $n_1+n_2 - 2 = 48$ درجة حرية تساوي (1.96) وبما أن قيمة t المحسوبة (0.625)أصغر من قيمة t الحرجة (1.96)، فإن قيمة احتمال الدلالة (p = 0.535) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) فإننا نقبل فرضية العدم والقائلة بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود للمستوى الاقتصادي بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الثالثة

لاتوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود لنوع المهنة بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

لاختبار هذه الفرضية نضع فرضية العدم كما يأتي: $H_0= y_1- y_2 = 0$

وهذه تعني عدم وجود فروقات جوهرية تعود لنوع المهنة بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات حول قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية. أما الفرضية البديلة فنضعها كما يأتي: $H_0= y_1- y_2 \neq 0$ وبذلك يكون الاختبار ثنائي الجانب.

ونحدد مستوى الدلالة بـ $\alpha=0.05$

وقد قمنا بعد ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss بتبويب الإجابات لنوع المهنة (ميدانية أو إنتاجية، إدارية) و حساب متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية وحساب مؤشر الاختبار(t) التابع لتوزيع ستودنت من العلاقة السابقة(*)، وبنتيجة التطبيق تم التوصل إلى ما يأتي:

الجدول (10): يبين الانحراف المعياري ومتوسط إجابات العينتين الطبقيتين وعدد كل منهما حسب نوع المهنة. بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

Group Statistics				
	المهنة	N	Mean	Std. Deviation
المتوسط	ميداني أو إنتاجي	26	2.25	.604

.717	2.08	24	إداري	

الجدول(11): يبين قيمة التباين و درجات الحرية و t ستودنت و احتمال الدلالة، وذلك حسب نوع المهنة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

Independent Samples Test										
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
المتوسط	Equal variances assumed	.541	.465	.891	48	.377	.17	.187	-.209	.543

من الجدول السابق نلاحظ أن اختبار f يشير إلى تساوي التباينين لأن (p= 0.485 > α=0.05) كما نجد أن القيمة المطلقة لـ t ستودنت المحسوبة 0.891 ، وهي تقابل قيمة لاحتمال الدلالة 0.377 ، ومن جدول ستودنت نجد أن قيمة t الحرجة المقابلة لـ $n_1+n_2 - 2 = 48$ درجة حرية تساوي (1.96)، وبما أن قيمة t المحسوبة (0.891) أصغر من قيمة t الحرجة (1.96) فإن احتمال الدلالة (p = 0.377) أكبر من قيمة مستوى الدلالة (α = 0.05)، فإننا نقبل فرضية العدم والقائلة بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود لنوع المهنة بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

الاستنتاجات والتوصيات:

مما سبق نستنتج أن أصحاب الفاعليات الاقتصادية يؤيدون دور الدولة القيادي ودور اقتصاد السوق الاجتماعي في حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، لأن أي تحول اقتصادي نحو الأفضل إذا لم يرافقه عملية تقدم اجتماعي فهو سيكون ذا مفعول رجعي وسيؤدي إلى تداعيات سلبية سترجع بالدرجة الأولى على القاعدة الاقتصادية والاجتماعية (عماد عملية التنمية)، مما سيؤدي إلى اهتزاز أركان النظام الاقتصادي القائم وقد يؤدي إلى الانهيار الكامل لهذا النظام. وهو ما كان سيحصل لو أن الدول تمسكت بسياساتها الرأسمالية، ولم تعتمد السياسات الكفيلة بالحفاظ على النظام الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي في آن معاً.

ويمكن تلخيص النتائج النظرية التي تم توصل إليها من خلال المراجعة والتحليل بالنقاط الآتية:

- إن اعتماد نظام اقتصاد السوق الاجتماعي سيسهم في حماية الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وسيسهم في دعم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية.
- إن خصخصة شركات القطاع العام في سورية سيسهم في التسريع من ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية، وتعريض الاقتصاد الوطني للخطر.

- إن تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي سيسهم في تأثر سورية بالأزمة المالية العالمية.
- إن اعتماد السياسات الاقتصادية من منظور اجتماعي سيسهم في درء تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- إن التأميم الجزئي أو الكلي للمؤسسات الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية هو عودة صريحة إلى اعتماد دور الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني وحمايته من الانهيار ومن التلاعب به من قبل أصحاب رؤوس الأموال الهادفين إلى الربح فقط.
- إن الإشراف الحكومي على القطاعات الخدمية ورسم السياسات الاقتصادية المسؤولة يسهم في حماية القطاع الخاص والعام في سورية من الانهيار جراء الأزمة المالية العالمية.
- إن السياسات الاقتصادية الحالية للحكومة السورية بحاجة إلى المزيد من التعديل والإصلاح بغية رفع قدرتها على مواجهة التحديات وتلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية بأنواعها كافة.

كما يمكن تلخيص النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية بالنقاط التالية :

- عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود لمستوى التعليم بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.
- عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود للمستوى الاقتصادي بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.
- عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية تعود لنوع المهنة بين متوسطي آراء أصحاب الفاعليات الاقتصادية تجاه قدرة اقتصاد السوق الاجتماعي على حماية الاقتصاد السوري من الأزمة المالية العالمية.

أي أن معظم رجال الأعمال المدروسين في العينة يؤيدون اعتماد نظام اقتصاد السوق الاجتماعي لحماية الاقتصاد السوري الوطني من الأزمات المالية والاجتماعية.

المراجع:

1. بلقاسم، زايري؛ مهدي، ميلود. *الأزمة المالية العالمية أسبابها وأبعادها وخصائصها*. المؤتمر الدولي حول الأزمة العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان، لبنان، 13-2009/3/14، 19.

2. سليمان، عدنان. *اقتصاد السوق الاجتماعي اتجاهات تطوره المستقبلية*. ط1، دار الرضا، دمشق، 2005، 156.
3. عرفات، تقي الحسني. *التمويل الدولي*. ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، 328.
4. عليوة، السيد. *إدارة الأزمات في المستشفيات*. ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، 79.
5. قنطقجي، سامر. *ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية*. ط1، دار النهضة، سورية، 2008، 103.
6. النجار، فريد. *البورصات والهندسة المالية*. ط1، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998، 502.
- سامي، أحمد. *هل تؤرخ الأزمة المالية العالمية لعودة سيطرة الدولة على الاقتصاد رؤية تحليلية*. متاح على الموقع الالكتروني: 5/12/2009 .ww.centoryarabic.canalblog.com.
- الصوراني، غازي. الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأسواق المالية العربية. متاح على الموقع الالكتروني: http://www.pflp.ps/savenews.php?id=1278&type=Aklam.2/12/2009.
- مجلس الغرف السعودية- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية. *الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي*. متاح على الموقع الالكتروني:.2/12/2009.www.saudichambers.org.sa
- http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=83683. 5/12/2009.
- pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/38972_4mpd-2-24.doc. 6/12/2009
- http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=493(قدري جميل). 5/12/2009
- http\\:www.france24.com/ar/20080918-stock-exchange-united-state-europe- financial-troubles. 24/12/2009.